بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة نصف سنوية محكمة تعنى بشؤون الوقف والعمل الخيري

رئيس التحرير

أ. د. محمد عبدالغفار الشريف

نائب رئيس التحرير

أ. إيمان محمد الحميدان

مدير التحرير

أ. كواكب عبدالرحمن الملحم

مستشار التحرير

د. طارق عبدالله

هيئة التحرير

د. محمد رمضان

د. عيسى زكي شقرة

د. إبراهيم محمود عبدالباقي

الهيئة الاستشارية

«مرتبة هجائياً»

د. عبدالعزيز التويجري

أ. عبدالمحسن العثمان

د. فؤاد عبدالله العمر

د. محمد منظور عالم

جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبيها
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو الأمانة العامة للأوقاف

أودع هذا العدد بمركز معلومات الأمانة العامة للأوقاف
تحت رقم ٢٠٠٨/٧/٢٨/٣١م

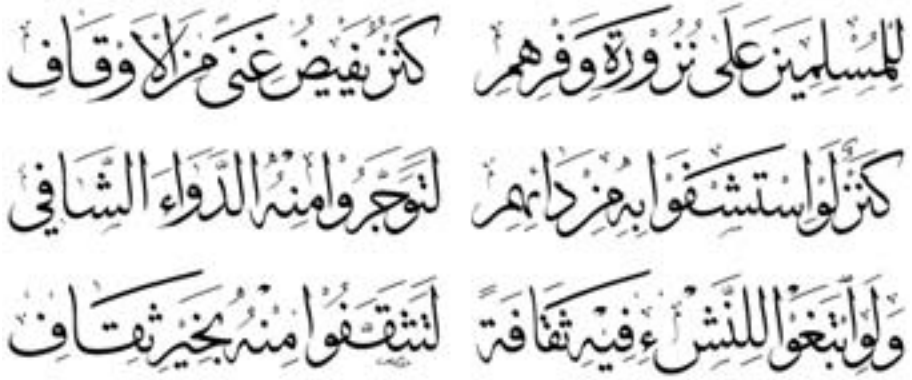

الأبيات للشاعر **معروف الرصافي**
بخط الفنان **عبدالإله أبو جيش**

الوقف وتفعيل طاقات المجتمع
(تجربة دولة الكويت)

د. علـــي الزميـــع(*)

مقدمـــــة :

شهدت الكويت حراكاً وقفياً ملحوظاً مع مطلع التسعينيات أدى إلى إنشاء الأمانة العامة للأوقاف عام ١٩٩٣م. . والحقيقة أن التجربة الوقفية الكويتية تحتاج إلى تقييم بهدف العمل على إنضاجها. . لاسيما أن ندوة « الوقف والعولمة » تعقد بالتعاون بين الأمانة العامة للأوقاف - الجهة المختصة في الكويت - والبنك الإسلامي للتنمية - جهة تنموية إسلامية دولية - وجامعة زايد - جهة أكاديمية خليجية.

وللاستفادة من هذه الفرصة، نعرض في هذه الورقة قضية تجربة دولة الكويت في تفعيل طاقات المجتمع عن طريق الوقف من خلال الموضوعات الرئيسية التالية :

أولاً : الوقف في التاريخ الإسلامي وأهميته للمجتمع المسلم.

ثانياً : لماذا الكويت ؟

(*) وزير أوقاف كويتي سابق، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمجموعة عارف الاستثمارية.

ثالثاً : تقييم تجربة الوقف وتفعيل طاقات المجتمع في دولة الكويت.

رابعاً : ما الطريق إلى المستقبل؟ (نحو مزيد من تفعيل دور الوقف في المجتمع).

أولاً : الوقف في التاريخ الإسلامي وأهميته للمجتمع المسلم :

أثبت التاريخ الارتباط الكبير بين الوقف والتنمية.. فمعظم الأعمال التنموية والحضارية الجليلة التي سجلها التاريخ الإسلامي في عصور ازدهاره في مختلف الميادين كان الوقف من خلفها.. وفي ذلك نذكر الحائق التالية :

- يعتبر الوقف والزكاة من أهم النماذج التنموية التي يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في إحداث علمية التنمية لارتباطهما بثقافة المجتمع وبقيمه.
- الوقف صيغة إسلامية أصيلة تنطلق من مقاصد الشريعة وتبرز التفاعل بين قيم العقيدة والعبادة وقيم التنمية في الإسلام.
- على طول التاريخ الإسلامي كان الوقف هو الصيغة الرئيسة لإيجاد التفاعل والتكامل بين المبادرات الحكومية والأهلية من خلال خلق مؤسسات مجتمع مدني تدعمها أموال وجهود تطوعية.
- يوفر الوقف فرصة حقيقية لتدعيم ترابط المجتمع المسلم بمختلف طوائفه وفئاته.
- تؤدي تعبئة الإمكانات من خلال المشروعات الوقفية إلى ترشيد الإنفاق العام.
- تشكل المؤسسات الوقفية نظاما للتأمين يمكن من استباق ظهور الاحتياجات.
- يوفر الوقف حداً أدنى من الاستقرار المالي لعدد من مجالات التنمية الاجتماعية الهامة.
- يوفر الوقف صيغة فاعلة من صيغ التأمين الاجتماعي من خلال الادخار الوقفي للأفراد الذين يرغبون في تأمين ذرياتهم.

وإذا ما نظرنا إلى الواقع المعاصر في المجتمعات الإسلامية، نجد أن التيارات المحافظة تسيطر على مساحة واسعة من الساحة الإسلامية وترفض التطور، والتغيير بما في ذلك وظائف الوقف في المجتمع .. وفي الوقت ذاته، نجد تياراً جديداً صاعداً يتفاعل مع متطلبات المشروع الحضاري الإسلامي بأطروحات فكرية، وشرعية، وسياسية تتواكب مع احتياجات المجتمع الإسلامي، وتتجاوب مع متطلبات العصر .. وظهر الوقف في هذه الأطروحات كإحدى القوى الرئيسة الداعمة للتطور والتغيير.

ثانياً : لماذا الكويت ؟

كانت إدارة الأوقاف في شتى أنحاء العالم العربي والإسلامي - إلى وقت قريب - تقليدية من حيث التركيز على استثمار الأصول الوقفية في العقار، أو من حيث إنفاق الريع على المساجد، والشئون الدينية، وإعانة الفقراء . . في الوقت الذي يأخذ الوقف في الدول المتقدمة غير المسلمة أدواراً فاعلة في مجالات العلم، والتعليم، والفنون، وحتى في المجال السياسي (مثال: الوقف الوطني للديموقراطية في الولايات المتحدة The National Endowment for Democracy (NED)).

وقد شهدت الكويت منذ منتصف القرن العشرين حراكاً اجتماعياً وإسلامياً كان من أبرز ما شهدته البلدان العربية والإسلامية. . حيث تعاقبت الأطروحات الإسلامية الرسمية والشعبية. . وتنافست وتباينت شرعياً وسياسياً في رؤاها حول عملية بناء المشروع الحضاري الإسلامي، ومتطلبات التطوير، والتغيير في المجتمع.

وكان من نتيجة ذلك - في مطلع التسعينات - أن بدأت حركة تفعيل دور الوقف في المجتمع . . فتم تطوير مؤسسة إدارته من مجرد إدارة في وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - تدير الأوقاف بالأسلوب التقليدي - إلى هيئة مستقلة فطورت مجالات إنفاق الأوقاف الخيرية إلى العديد من المجالات التي تلبي الحاجات التنموية للمجتمع، وترقى بالفكر، والبرامج المطروحة في إطار المشروع الإسلامي، وتفعل أساليب استثمار أصوله في مجالات متنوعة، ونشرت الفكر الوقفي في المجتمع . . حتى إن مؤسسات المجتمع المدني بدأت تنشئ أوقافاً ذات أغراض تتناسب وأهدافها ومجالات عملها . . الأمر الذي حدا بمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تختار الكويت لتكون منسق الملف الوقفي على مستوى العالم الإسلامي.

من هنا كان اختيار التجربة الوقفية الكويتية المعاصرة نموذجاً لدراسة قضية الوقف وتفعيل طاقات المجتمع لثرائها من الناحية الفكرية والمؤسسية، ولتعدد أوجهها الإيجابية والسلبية، وتنوع المعوقات التي صادفتها، ولكونها المبادرة البارزة، والتجربة الرائدة في محاولة إحياء دور الوقف في تفعيل طاقات المجتمع.

ثالثاً : تقييم تجربة الوقف وتفعيل طاقات المجتمع في دولة الكويت :

الوقف حركة مجتمعية يحدوها تيار فكري، وشرعي يفعل آثارها المباشرة على التطور الديني والاجتماعي والسياسي للمجتمع المسلم، ولذلك فإنه من المهم إلى أقصى درجة ممكنة ألا ندرس الوقف على أنه المؤسسة المختصة به؛ بل يجب دراسته وتقييم آثاره – باعتباره نشاطاً أهلياً تطوعياً، وتياراً في المجتمع المدني – على مختلف جوانب الحياة في المجتمع.

وفي الكويت، تأسست الأمانة العامة للأوقاف عام ١٩٩٣م، ورغم حداثة تلك التجربة إلا أنها قد جاءت آنذاك بحصيلة غنية في مجال دعم دور الوقف في تفعيل طاقات المجتمع – حتى أنها كانت وراء اختيار منظمة المؤتمر الإسلامي الكويت منسقاً عاماً للحركة الوقفية على مستوى العالم الإسلامي، وانتشار كثير من الصيغ التي تبنتها دول المنطقة وغيرها من الدول . . على الجانب الآخر يجب أن ننظر إلى تقييم تجربة الأمانة العامة للأوقاف بوصفها مؤشراً على دور الوقف في المجتمع المدني كقوة فكرية ومادية دافعة للتطوير، والتغيير في إطار المشروع الحضاري الإسلامي.

من هذه المنطلقات نتولى علمية تقييم التجربة الوقفية الكويتية من خلال المحاور الرئيسة الآتية :

١ – تطور استراتيجيه الأمانة العامة للأوقاف.

٢ – المعوقات التي صادفت التجربة الوقفية الكويتية.

٣ – خلاصة تقييم التجربة الوقفية الكويتية.

١ – تطور استراتيجية الأمانة العامة للأوقاف :

حرصت الأمانة العامة للأوقاف – منذ إنشائها بالمرسوم الأميري رقم ٢٥٧ الصادر في نوفمبر ١٩٩٣م – على تحديد رؤيتها الاستراتيجية ورسالتها بالشكل الذي يتناسب مع أهمية هذا القطاع الذي تعمل فيه . . وكانت تلك استراتيجية تعتبر الوقف صيغة تنموية فاعلة في المجتمع، وفي ٢٠٠٣م تم تغيير هذه الاستراتيجية بأخرى ركزت في الغالب على النواحي الإجرائية، وابتعدت عن روح التنمية الوقفية، وعلاقتها بالمجتمع.

وفيما يلي نعرض لاستراتيجية الأمانة العامة للأوقاف في كل من المرحلتين :

أ - استراتيجية الأمانة العامة للأوقاف ١٩٩٧م :

في أكتوبر ١٩٩٧م صدرت وثيقة الاستراتيجية حيث حددت رسالة الأمانة في :

ترسيخ الوقف كصيغة تنموية فاعلة في البنيان المؤسسي للمجتمع، وتفعيل إدارة الموارد الوقفية بما يحقق المقاصد الشرعية للواقفين، وينهض بالمجتمع، ويعزز التوجه الحضاري الإسلامي المعاصر.

وقد عمدت الأمانة إلى اتخاذ مجموعة من الترتيبات التنفيذية اللازمة لتوفير المناخ المواتي لتحقيق هذه الرسالة الاستراتيجية . . وكان من بين أهم هذه الترتيبات :

- إنشاء الصناديق الوقفية، وهي صيغة تنظيمية المفترض أن تتمتع باستقلالية نسبية عن إدارة الأمانة، وتختص بالدعوة للوقف، والقيام بالأنشطة التنموية في المجال الذي تحدد لكل صندوق من خلال رؤية يتعين أن تكون متكاملة تراعي احتياجات المجتمع وأولوياته، وتأخذ في الاعتبار ما تقوم به الجهات الرسمية والشعبية من مشروعات . . علماً بأنه لكل صندوق مجلس إدارة العدد الأكبر من بين أعضائه من ممثلي المجتمع المدني، وهذا التكييف لوضع الصناديق الوقفية يؤدي إلى تفعيل مساهمة قوى المجتمع المدني في تحقيق رسالة إعادة إحياء دور الوقف وتحقيق التلاحم بين العمل الرسمي، والشعبي وفق الضوابط الشرعية، ومعطيات الحاضر، ومتطلبات المستقبل.
- جلب الأوقاف الجديدة من خلال نشاط الصناديق، وتفاعل ممثلي المجتمع المدني في إدارتها مع احتياجات المجتمع، ومتطلبات تنميته، والترويج لها بين الواقفين الجدد.
- امتداد مظلة الوقف إلى العمل الإسلامي الخارجي لدولة الكويت من خلال إنشاء الصندوق الوقفي للتعاون الإسلامي، وتحويل بعض الموارد المخصصة في ميزانية وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية لهذا الغرض إلى وقفيات تتواصل عوائدها عبر الزمن لتخدم الأهداف المقررة بدلاً من أن يتم إنفاقها، ويتحقق الأثر منها لمرة واحدة فقط، إضافة إلى دعم السياسة الخارجية للدولة. . وقد بدأت التجربة بالفعل في عدة دول، مثل : الولايات المتحدة الأمريكية، والهند، والبحرين.

- تجديد إدارة الوقف، وعدم تركها تحت إدارة المؤسسات الرسمية التقليدية التي أدت إلى تجميد الدور التنموي المجتمعي للوقف، أو تركها تحت إدارة فكر، أو تيارات أو رموز سياسية تعبر عن الحركات الدينية بكل ما لها من فكر، وأهداف، وبرامج سياسية خاصة.

وقد كان لهذه الاستراتيجية آثار إيجابية على أرض الواقع، أهمها :

- طرح فكر ديني متجدد متلائم حضارياً مع العصر، وعبر عن عموم المجتمع، وليس قاصراً على فئة، أو فكر، أو برنامج خاص.
- تفعيل المبادرات الأهلية في عملية التنمية، وتقليص الهيمنة الحكومية في الإدارة.
- مشاركة مجموعة من رموز المجتمع المدني في إدارة الصناديق الوقفية.
- استقطاب أوقاف جديدة على أغراض الصناديق الوقفية.
- تبني منظمة المؤتمر الإسلامي لهذه الرؤية رسمياً، وتكليف دولة الكويت بعمل المنسق الدولي للوقف الإسلامي.
- انتقال تجربة الصناديق الوقفية، والتوجهات التنموية للوقف إلى الدول العربية والإسلامية الأخرى.
- الاستفادة عالمياً من تجربة الكويت، وما حققته المسيرة الوقفية، حيث تم إنشاء الهيئة العالمية للوقف - كإحدى مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية - لتعمل على إشاعة القيم التنموية الوقفية، وتشجيع المشروعات التي تتبناها على مستوى العالم الإسلامي.
- كثافة الإنجاز المؤسسي مع التركيز على الأبعاد المؤسسية وليس على الأشكال المؤسسية.
- الاستمرارية وعدم الموسمية في النشاط.
- استهداف التغيير من التركيز على أغراض العبادات إلى تأكيد الدور التنموي للوقف.
- الإبداع، والابتكار في الفكر، والفقه، ونظم الإدارة.
- الموازنة بين الأصالة، والتجديد.
- استيعاب النظام المؤسسي للبعد الفردي في المبادرة والإدارة.
- التأصيل العلمي في المجال الوقفي.

- منهج التوثيق وخدمة الدراسات الوقفية، خصوصاً من إصدار أول مكنز للمصطلحات الوقفية.

وما أخذ على الأمانة العامة للأوقاف في فترة تنفيذ هذه الاستراتيجية ما يأتي :

- التركيز على الأوقاف التي تحت الإدارة الحكومية وليس الأهلية التي تنشر الوعي الوقفي التنموي لدى أفراد المجتمع ومؤسساته الأهلية.
- ضعف الاهتمام بالأنشطة الوقفية المستقلة التي تنفذها جهات أخرى.
- تركيز أجهزتها على تنفيذ مشاريع تحت إدارة مباشرة من الأمانة العامة للأوقاف بدلاً عن دعم برامج الصناديق الوقفية، وتوفير المناخ المناسب لتنميتها، وتفعيل حركتها في أوساط المجتمع . . الأمر الذي أضاف منافساً من داخل الأمانة لفلسفة تنشيط العمل الوقفي الأهلي من خلال الصناديق الوقفية التابعة للأمانة أيضاً.

ب - استراتيجية الأمانة العامة للأوقاف ٢٠٠٣م (هل هي وقفة لتغيير الاتجاه؟) :

بعد مرور ست سنوات على صدور الاستراتيجية الأولى للأمانة العامة للأوقاف، أصاب الارتباك ممارسة الأمانة لدورها، ورجعت عملية إدارة الأوقاف تقريباً إلى سيرتها التقليدية الأولى قبل أن تخضع للتطوير. . وقد عبر عن ذلك صدور وثيقة جديدة لاستراتيجية الأمانة في يونيو ٢٠٠٣م حددت رؤية الأمانة في:

الريادة في تنمية الوقف والمحافظة عليه، والفعالية في صرف الريع وفق المقاصد الشرعية، من خلال بناء مؤسسي متطور، وتواصل مع مجتمع داعم.

وفي ظل هذه الاستراتيجية يمكن رصد الملاحظات الرئيسة على أداء الأمانة العامة للأوقاف :

- غياب البعد الفكري في توجيه حركة الأمانة نحو تفعيل الدور التنموي للوقف. . حيث تبنت هذه الاستراتيجية الجديدة شعار «وقف متنامي»، وقد لوحظ على هذا النص أنه لايخدم إحياء دور الوقف، وتفعيله في تنشيط حركة المجتمع المدني، ودعم عمليات التنمية. . إذ يلاحظ ما يأتي :

«شعار «وقف متنامي» لا يوحي بالضرورة إلى الاهتمام بالدور المجتمعي والتنموي للوقف . . فقد يكون هناك اهتمام بتنمية الوقف مع الاستمرار في توجيه اهتماماته

للأغراض التقليدية التي كانت سائدة في حقبة تراجع الوقف عن دوره في المجتمع، والممارسات أثبتت صحة هذا الفهم».

- هذه الرؤية لا تعكس البتة الدور المجتمعي، والتنموي للوقف، حيث يلاحظ أن كل عناصر هذه الرؤية تنطلق من مدخل معايير الكفاءة المؤسسية فقط، ولا تتضمن معايير الكفاءة المجتمعية والتنموية للوقف والأمانة . . وهو ما يشكك في إمكانية تحقيق هذه الفلسفة لوجود « مجتمع داعم» كما تنص عليه الرؤية في نهاية عباراتها.
- أيضاً في معرض تفصيل مصفوفة القيم - التي جاءت حروفها الأولى لتشكل عبارة وقف متنامي - نجد إصراراً في هذه القيم على تأكيد المعايير المؤسسية فقط دون إبراز لأي معنى من المعايير المجتمعية، والتنموية التي يجب أن تسعى الأمانة من خلالها إلى توجيه أنشطتها والعاملين فيها، والحركة الوقفية التي تقودها في المجتمع.
- عدم إشراك المجتمع في عملية التنمية من خلال الوقف جعل بعض الحركات والتيارات الفكرية، والإدارة الحكومية الدينية تسيطر على إدارة الشئون الدينية. . في حين أنه في الإسلام لا يوجد كهنوت، أو سلطة لإدارة دينية مستقلة. . وقد أدى ذلك إلى ظواهر سلبية، من أبرزها: الاحتكار الديني، وعزل الدين عن المجتمع، والاغتراب، والميل إلى العنف، والإرهاب.
- التوجه السائد الآن لدى إدارة الأمانة العامة للأوقاف هو تقليل مستوى الطموح الاستراتيجي في دور الأمانة فيما يتعلق بإعادة إحياء الدور التنموي للوقف، وتفعيل مساهمة المجتمع المدني في ذلك . . وبالتالي، العودة بالوقف إلى المرحلة السابقة على إنشاء الأمانة من حيث تراجع دوره، واقتصاره على بعض المجالات الدينية التقليدية، وهو ما سيصيبه بالجمود، والدخول مع مرور الزمن في غياهب النسيان، والإهمال.
- عدم تناسب التوجهات الرسمية للأمانة مع تطلعات القطاع الأهلي، ومتطلبات نمو أدواره.
- عدم التعامل مع المجتمع بأسلوب يشجع على إنشاء أوقاف جديدة، فالأمانة يجب أن تعمل كالشركات . . لديها عملاء وعليها أن ترضيهم، وترغبهم في خدماتها.
- عدم استيعاب جهاز الأمانة بالدرجة المطلوبة لرسالتها الاستراتيجية - وفلسفة العمل من خلال الصناديق - مما أدى إلى عدم تفعيل نشاط الصناديق بالدرجة الكافية، وتعرض تجربتها

في العمل بين أوساط المجتمع إلى الإجهاض، وعدم تمكنها من تنشيط الوقف الأهلي . . ومن ثم وقوعها بين مطرقة تدني كفاءة أجهزة إدارتها وسندان حركة المنافسين ونشاطهم.

- عدم التمكن من تطوير علاقات تفاعلية إيجابية بين الأمانة العامة للأوقاف والمؤسسات الرسمية التقليدية الموجودة من قبل في قطاع الأوقاف، والشئون الإسلامية . . والتي بدأت تشعر مع ظهور الأمانة وتجاوب شرائح من المجتمع معها - وكذلك النجاحات التي بدأت تحققها على الصعيد الخارجي - أن في ذلك إدانة لها ولجمود حركتها في السابق.
- إلغاء الصندوق الوقفي للتعاون الإسلامي، الذي كان يحقق التنسيق، والتعاون بين وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية والأمانة العامة للأوقاف وبيت الزكاة ووزارة الإعلام ووزارة الخارجية في دعم العمل الإسلامي الكويتي في الخارج تحت مظلة وقفية تضمن استمرار الموارد اللازمة وتحقق للتجربة الكويتية الانتشار، والاعتراف الدوليين.

٢ - المعوقات التي صادفت التجربة الوقفية الكويتية :

كان هناك عدد من المعوقات التي صادفت التجربة الوقفية المعاصرة التي رعتها الأمانة العامة للأوقاف منذ بداية إنشائها . . وهي معوقات متوقعة يلزم معها إعطاء التجربة المزيد من البحث، والتحليل، والدعم والتأييد حتى يمكنها أن تعالج هذه العقبات وتنطلق نحو تحقيق مزيد من الأهداف وتأكيد المواقع على طريق تحقيق رسالتها الاستراتيجية . . ومن أهم المعوقات التي صادفت التجربة ما يأتي :

- شعور الكثير من الحركات الإسلامية السياسية أن هذه المؤسسة الجديدة (الأمانة) قد طرحت أبعاداً فكرية ومؤسسية جديدة للعمل الإسلامي، وأنها بدأت تجذب الواقفين الجدد، ورموز المجتمع المدني مما يهدد ليس فقط برامج هذه الحركات الإسلامية ومشاريعها، بل وحتى مواردها المالية والبشرية. . وهو ما قد يطلق حالة من المنافسة غير الإيجابية بين هذه الأطراف.
- حتى التيارات الفكرية السياسية الليبرالية رأت في هذه الرؤية الاستراتيجية الوقفية الجديدة خطورة على فكرها وبرامجها السياسية . . إذ قد تنجح في إحياء الوقف كمؤسسة تنموية تنطلق من الأسس الشرعية وفي الوقت ذاته تلبي احتياجات المجتمع ومطالب العصر الذي نعيش فيه.

- عدم استيعاب الجهات الرسمية للفكر الوقفي التنموي، الأمر الذي أدى إلى عدم التوافق والتناغم بين مواقف، واتجاهات المسئولين، والقياديين في العديد من الجهات الرسمية بالدولة والمشرفين على الشئون الإسلامية والأمانة العامة للأوقاف، وخصوصاً في مجال دعم تجربة العمل التنموي لمؤسسات المجتمع المدني من خلال الصيغة الوقفية وإعطائها فرصة لتحقيق أهدافها . . الأمر الذي أدى إلى تأرجح وضع التجربة بين المسئولين السياسيين والإداريين كل في قطاعه، وتقلب أحوالها بين فترة وأخرى بسبب تعاقب المسئولين المختلفين في التوجهات على نفس المواقع القيادية.
- التأثير السياسي الرسمي والشعبي على تجربة الأمانة العامة للأوقاف في ظل انعدام الحصانة القانونية.
- غياب التشريع، حيث لم يصدر حتى الآن تشريع قانوني للوقف يغطي هذه الثغرة، ويوفر الغطاء لتطوره.
- عدم توافق آلية، ومعايير اختيار القيادات الوقفية مع متطلبات تفعيل دور الوقف في المجتمع، وطبيعة العمل الوقفي ذاته، وصلته بمجتمع الواقفين.

٣ - خلاصة تقييم التجربة الوقفية الكويتية :

بدأت تجربة الأمانة العامة للأوقاف بخلفية فكرية دفعت بالحركة الوقفية في المجتمع إلى صدارة مسرح الأحداث في الكويت وخرجت بصيغ جديدة، ومبتكرة لتطوير، وتفعيل الحركة الوقفية في المجتمع، مما أهَّل الكويت، لتكون مسئولة عن الملف الوقفي في منظمة المؤتمر الإسلامي. . ولكنها انتهت مؤخراً إلى التركيز على المؤسسة ذاتها وأساليب عملها بعيداً عن الخلفية الفكرية المرتبطة بتفعيل دور الوقف، وبالتالي تحولت من أداء دورها المحفز للحركة الوقفية في المجتمع المدني إلى المساهمة في إعاقة هذه الحركة.

رابعاً: ما الطريق إلى المستقبل؟ (نحو مزيد من تفعيل دور الوقف في المجتمع):

انطلاقًا من هذا التقييم نقول إن الأمانة العامة للأوقاف يجب أن تتحول من كونها مساهماً في إعاقة الحركة الوقفية في المجتمع لتصبح محفزاً Catalyst ودافعاً وداعماً لها. . وبالتالي، يمكن القول إن مسيرة الوقف والأمانة العامة للأوقاف في الكويت قد وصلت إلى

مفترق طرق، وبات من الضروري أن نعرف ملامح الطريق إلى المستقبل . . وهي كما يبدو كالتالي :

- إشاعة اهتمام جميع الجهات والأطراف المعنية بمواصلة حركة تجديد الفكر الإسلامي التنموي وتفادي الوقوع في مأزق الجمود الذي لا ينتج عنه سوى توقف المسيرة، والميل إلى الارتداد إلى الوراء، وترعرع الأفكار السلبية . . فجهاز إدارة الأوقاف يفترض أن يكون جهازاً ملتزماً بالتجديد الفكري، والإبداع في مجالات تنمية دور الوقف، وتفعيله في المجتمع.
- تحالف الأوقاف الحكومية، والأهلية، والمشتركة للتحول إلى قوة مدنية مالية تسعى لتفعيل الدور التنموي للمجتمع.
- وعليه فإن تطوير العمل الوقفي يجب أن يتمركز حول إشراك المجتمع في إدارة الشئون الدينية والتنموية، وكسر الحواجز في الفكر الديني، وفي فلسفة إدارة المؤسسات الإسلامية.
- إصدار قانون ينظم أحكام الوقف على مستوى الدولة، وليس تنظيماً أو لائحة داخلية خاصة بالأمانة العامة للأوقاف، علماً بأن التشريع الوحيد الذي ينظم الوقف حتى الآن هو الأمر السامي الصادر في ٥ أبريل ١٩٥١م بشأن الأحكام الشرعية الخاصة بالأوقاف. . والهدف من إصدار هذا القانون هو إيجاد مظلة تشريعية تنظم شئون الوقف وتوفر له الحماية الفكرية، والسياسية، والإدارية.
- العمل على مستوى مجلس الوزراء بهدف إيجاد استراتيجية واضحة، وملزمة لجميع الأطراف لتحقيق التوافق، والتناغم بين سياسات القطاعات الحكومية المختصة بالعمل التطوعي، والخيري المحلي، والخارجي، وهي :
- مؤسسات قطاع الأوقاف والشئون الإسلامية (الخاضع لإشراف وزير الأوقاف والشئون الإسلامية) وهي: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، والأمانة العامة للأوقاف، وبيت الزكاة (صدر بالفعل في السابق تنظيم رسمي لتنسيق العلاقة بين هذه المؤسسات).
- قطاع الإشراف على مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بالعمل التطوعي وإنشاء أوقاف أهلية جديدة (الخاضع لإشراف وزير الشئون الاجتماعية والعمل).

- قطاع التعاون الإسلامي الدولي، الذي يشترك فيه كل من مؤسسات قطاع الشئون الإسلامية، ووزارة الخارجية، ووزارة الإعلام، وبعض الجمعيات الأهلية التي تشرف عليها وزارة الشئون الاجتماعية والعمل.
- اهتمام قيادات الأوقاف والشئون الإسلامية، وقيادات المؤسسات الخاضعة لإشرافها بتطوير علاقات تفاعلية إيجابية بين مؤسسات هذا القطاع بما يؤدي إلى توفير قوة الدفع المتبادلة لبرامج كل منها ويؤيد حركة إعادة إحياء دور الوقف من خلال دعم برامج العمل في المؤسسات الأخرى في قطاع الشئون الإسلامية.
- يجب أن تركز فلسفة العمل في الأمانة العامة للأوقاف على قضية التغيير . . حيث أنه تنقصها الآن الرؤية، والأنظمة، والسياسات، والنماذج، والهياكل التي تتناسب ومتطلبات تفعيل دور الأوقاف على اختلاف أنواعها، وأغراضها.
- توقف الأمانة العامة للأوقاف عن تنفيذ مشاريع تحت إدارتها مباشرة إلا في الحدود الدنيا وفقاً للحاجة الملحة التي تنشأ بسبب عدم تبني هذه المشاريع من قبل الصناديق، والوقف الأهلي الذي يعمل من خلالها.
- تطوير إدارة الأوقاف الرسمية لتدار بأسلوب مختلف عن نظام الإدارة الحكومية أسوة بالمؤسسات المستقلة حتى يتاح للوقف أن يؤدي دوره التنموي بفاعلية . . ويجب أن يكون دور الأجهزة الرسمية متركزاً في الإشراف، والتنظيم، وتقديم الدعم.
- الرجوع إلى عموم مؤسسات المجتمع المدني ورموزه - بمن فيهم الواقفون والمستفيدون من الأوقاف، سواء أكانوا مؤسسات أم فئات من المجتمع - وذلك للوقوف على رأيهم في المسيرة الوقفية، وفي تقييمها، وفيما يقدمون من مقترحات لتطويرها . . وهو ما يشيع فيهم الثقة في الحركة الوقفية الجديدة ويضمن مصدراً قوياً من مصادر تجديد الفكر في هذا المجال.
- إعادة تفعيل منظومة الصناديق الوقفية وفق رؤية تنطلق من الهدف الحقيقي من إنشائها، وهو تفعيل مساهمة قوى المجتمع المدني - من خلال مشاركة حقيقية لممثليه في إدارة الصناديق - في تحقيق رسالة إعادة أحياء دور الوقف، وتحقيق التلاحم بين العمل الرسمي، والشعبي التطوعي التنموي تحت المظلة الوقفية وفق الضوابط الشرعية ومعطيات الحاضر، ومتطلبات المستقبل . . وهو ما يضمن انخراط أكبر قطاع ممكن من

الحركات، والجمعيات الإسلامية دون أن تشعر بأن العمل موجه أساساً لسحب البساط من تحت أقدامها.

- الترويج من خلال الصناديق الوقفية لإنشاء الأوقاف الأهلية الجديدة بأهداف وأغراض متجددة ومبدعة بما يتناسب مع احتياجات المجتمع ومتطلبات تنميته ويضمن المشاركة الحقيقية لممثلي المجتمع في تنفيذ البرامج، والأنشطة التي تمولها هذه الأوقاف.
- إعادة إحياء الصندوق الوقفي للتعاون الإسلامي – الذي تم إلغاؤه سابقاً – وتفعيل آلية إدارته من خلال التنسيق، والتعاون بين وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية والأمانة العامة للأوقاف وبيت الزكاة ووزارة الإعلام ووزارة الخارجية، وتحويل الموارد التي تخصصها الدولة لهذا الغرض إلى وقفية تضمن استمرار التمويل لهذه البرامج بدلاً من إهدارها من خلال برامج الإنفاق السنوية.
- البعد عن سياسة عدم تحمل مسئولية القرار، والتوجه إلى إيقاف الاتجاه السائد الآن نحو تقليل مستوى الطموح الاستراتيجي لإعادة إحياء الدور التنموي للوقف، وتفعيل مساهمة المجتمع المدني في ذلك.
- تجديد إدارة الوقف من خلال إعادة تنظيم جهاز الأمانة العامة للأوقاف ونظم إدارتها بما يتناسب مع طبيعة العصر، وتزويدها بعناصر قيادية وتخصصية مؤمنة بأهمية إحياء دور الوقف في دفع حركة المجتمع المدني وفي عملية التنمية.
- الدخول في مشاركات عالمية لتحقيق أغراض إنسانية مشتركة في مجالات الإغاثة والبحث العلمي، وغيرها من المجالات المفيدة للبشرية جمعاء.
- انفتاح الحركة الوقفية الكويتية على العالم، مما يحقق نتائج إيجابية شتى، منها :
- الانفتاح الفكري إسلامياً، وإنسانياً بما يثري حركة التجديد في الفكر الوقفي الإسلامي.
- تبني مشاريع وقفية مشتركة مع أطراف وقفية أخرى خارج الكويت.
- تحسين الصورة الذهنية عنا من خلال تنشيط الدور التنموي الحضاري للوقف في عصر العولمة، وثورة الاتصالات بحيث تبتعد هذه الصورة عن مظاهر التخلف والعنف التي تتسبب فيها بعض الأطراف المنحرفة عن فقه الإسلام.. ولعلنا في المجتمعات الإسلامية نستفيد مما توفره حالة العولمة وثورة الاتصالات والمعلومات من

إمكانية التفاعل من خلال الوقف مع المبادرات العالمية في المجالات الإنسانية والعلمية.

- تبادل المعلومات والخبرات بما يثري التجربة بين الأطراف المختلفة . . حيث تمكننا ثورة الاتصالات من الإطلاع على تجارب الآخرين والاستفادة منها . . ففي الدول المتقدمة نجد أن الوقف يقف وراء الصروح الحضارية الكبرى مثل الجامعات، ومراكز الأبحاث. . وهو ما كان لدى المسلمين بدءًا من تجربة الأزهر الشريف وأوقافه التي حفظته منارة علم على مدى القرون، وجامعة القاهرة، ومستشفى الدمرداش، والكثير من المؤسسات الثقافية، والاجتماعية المدعومة بالأوقاف في الغرب وتركيا. . ،إن الأحرى بنا الآن أن نستفيد من الوسائل التي تُفَعِّل بها الدول المتقدمة دور الوقف في مجتمعاتها.

خاتمة :

في الختام،أنا أعتقد أن الأمانة قد قامت بدور مهم. . ألا وهو تحريك الماء الراكد في تيار الحركة الوقفية فكرياً ومؤسسياً، وأن هذه التجربة - بإيجابياتها وسلبياتها - يجب أن توصلنا إلى التطلع إلى رؤى جديد في العمل الوقفي كإحدى قوى التغيير في المجتمع فكريًا ومؤسسياً.

ومن بعد هذه التجربة، يجب البدء في نقلة نوعية جديدة من التفكير، والمبادرات المجتمعية المؤسسية تستوعب التجربة الماضية - بإيجابياتها وسلبياتها - وتتجاوز الواقع إلى آفاق رحبة جديدة تتناسب، والمستقبل الذي نتطلع إليه . . وقد نحتاج لتحقيق هذا الهدف إلى عقد ندوة يكون النقاش، والفكر المطروح فيها إيذاناً ببدء هذه النقلة النوعية الجديدة من العمل الوقفي.